

# لجنة مراجعة ميثاق مدينة نيويورك للعام 2018

## ملخص تنفيذي واقتراحات للاقتراع وملخصات



CHARTER  
REVISION  
COMMISSION

20 قباطلالتيترس تترنس 1  
ك رويد ويند، NY 10007  
(212) 386-5350

## ملخص تنفيذي

أعلن عمدة نيويورك بيل دي بلازيو، في خطاب حالة المدينة الذي ألقاه بتاريخ 13 فبراير 2018، عن نيته تعيين لجنة لمراجعة الميثاق. وفي الثاني عشر من إبريل من هذا العام، اختار العمدة سيزار أوجوستو بيراليس رئيساً للجنة، كما اختار 14 شخصية بارزة ومن خلفيات متنوعة لعضوية اللجنة. توجد السير الذاتية المهنية لرئيس اللجنة وأعضائها في مقدمة التقرير النهائي.

اضطلعت لجنة مراجعة الميثاق بمراجعة ميثاق مدينة نيويورك بالكامل، وطلب مساهمة المواطنين في عملية المراجعة، وإصدار تقرير يوجز النتائج والتوصيات لتعديل الميثاق أو مراجعته. ولتنفيذ هذه المهام، سعت اللجنة إلى توفير الفرص للسكان من مختلف المجتمعات في أحياء مدينة نيويورك الخمسة للمشاركة بفعالية في عملية التوعية والمشاركة العامة. وكان سكان مدينة نيويورك على قدر الحدث؛ فقد قدموا مجموعة كبيرة من الملحوظات والأفكار لتدرسها اللجنة.

عقدت اللجنة أول اجتماع علني لها في التاسع عشر من إبريل، وبعدها بدأت اللجنة في عقد مجموعة أولى من جلسات الاستماع العامة التي خصصت للجنة جلسة واحدة من بينها لكل حي من أحياء المدينة الخمسة. كما بدأت اللجنة في تلقي الكثير من الملاحظات بالعديد من اللغات وعبر البريد الإلكتروني، والبريد العادي، والهاتف، ومنصات التواصل الاجتماعي، وعبر موقع اللجنة. التقى أعضاء اللجنة مع ممثلي مختلف المنظمات، ومجموعات المحاماة، ومجموعات الحكم الرشيد، والدوائر الحكومية، والمسؤولين المنتخبين، والمفوضين، وأعضاء اللجان السابقة.

وكانت معظم التعليقات بشأن خمسة مجالات عامة، وهي: انتخابات البلدية، وتمويل الحملات، والمشاركة المدنية، والمجالس المجتمعية، وعملية تقسيم المناطق. لذا، اتخذت اللجنة في اجتماعها المنعقد في 31 مايو قراراً بتوجيه طاقم عمل اللجنة لوضع خطط لتنظيم لقاءات موضوعية للاستماع إلى وجهات نظر الخبراء والمتخصصين بشأن مواضيع محددة. عُقد لقاء موضوعي في الثاني عشر من يونيو حول التصويت والانتخابات، ولقاء في الرابع عشر من يونيو حول تمويل الحملات الانتخابية، ولقاء في التاسع عشر من يونيو حول المجالس المجتمعية واستخدام الأراضي، ولقاء في الحادي والعشرين من يونيو حول المشاركة المدنية وتقسيم المناطق.

كما عقد أعضاء اللجنة وطاقم عملها فعاليات مختلفة للوصول إلى سكان مدينة نيويورك في أماكن تواجدهم. حيث عقد أعضاء اللجنة جلسات استماع مع طلاب مدرسة Bay Ridge's P.S. 264، ومع مجموعة من المواطنين في مكتبة كوينز في جاكسون هايتس، ومع ما يقرب من مئة فرد من قدامى المحاربين في فعالية استضافها كل من تحالف قدامى المحاربين في نيويورك ومنظمة الفيلق الأمريكي التابع لإدارة الإطفاء في مدينة نيويورك، ومع مجموعة من المواطنين في مقر جراند آرمي بلازا جرين ماركت التابع لمنظمة GrowNYC.

بعد هذه المجموعة الأولى من جلسات الاستماع واللقاءات والفعاليات، أصدر طاقم عمل اللجنة تقرير طاقم عمل اللجنة الأولي للعام 2018 وذلك في يوم 17 يوليو. ركز التقرير على الأمور التي درستها اللجنة، وهي: تمويل الحملات الانتخابية، وانتخابات البلدية، والمشاركة المدنية، والمجالس المجتمعية، وعملية تقسيم المناطق، وكذلك المواضيع والاقتراحات التي أثارها الدوائر الحكومية، بالإضافة إلى غيرها من المواضيع التي أثارها الجمهور ما عدا الأمور التي أوصى طاقم عمل اللجنة بضرورة حفظها للنظر فيها مستقبلاً. بعد ذلك، عُقدت سلسلة من جلسات الاستماع العامة التي بلغ عددها خمس جلسات، حيث عقدت جلسة في كل حي من أحياء المدينة، للاستماع لتعليقات المواطنين بشأن التقرير. كما استمع طاقم عمل اللجنة وأعضاؤها لتعليقات المواطنين في لقاء عن بعد من مقر البلدية اشترك به أكثر من 4000 مستمع، ولتعليقات المواطنين المشاركين في حوار مجتمعي على منصة تويتر، والمواطنين المجتمعيين حول

طاولة اللجنة كذلك في سانت جورج جرين ماركت بجزيرة ستاتن. إضافةً إلى ذلك، عقد طاقم عمل اللجنة وأعضاؤها دائرةً مستديرة مع الطلاب المشاركين في البرنامج الصيفي لتوظيف الطلاب بمدينة نيويورك للاستماع إلى ملاحظاتهم.

في اجتماعها المنعقد في الرابع عشر من أغسطس، اتخذت اللجنة قرارًا بتوجيه طاقم العمل لإعداد تقرير نهائي، وأسئلة حول الاقتراع وملخصات تسلط الضوء على المقترحات التي تركز على تمويل الحملات، والمشاركة المدنية، والمجالس المجتمعية، وسهولة التواصل اللغوي، وكذلك التوصية بالنظر في المزيد من المقترحات من قبل لجنة مراجعة الميثاق أو أي جهة تشريعية في المستقبل.

وبعد إجراء مراجعة دقيقة ودراسة سجل المقترحات، أعلنت اللجنة عن تعديلات الميثاق التي ستقدم لتصويت الناخبين عليها في انتخابات عامة تُجرى في نوفمبر من عام 2018 وهي كما يلي. يمكن العثور على مزيد من التفاصيل حول التعديلات المقترحة في الملخصات التي ستكون مرفقة مع أسئلة الاقتراع، وفي التقرير النهائي أيضًا.

## تمويل الحملة

تقترح اللجنة تعديل نظام تمويل الحملات في المدينة لمعالجة مفاهيم الفساد المستمرة التي ترتبط بالمساهمات الضخمة في الحملات الانتخابية وزيادة تحفيز الحملات الانتخابية للوصول إلى الجهات المانحة الصغيرة وخلق المزيد من الفرص للمرشحين لإدارة أنواع مختلفة من الحملات الانتخابية دون الحاجة إلى الاعتماد على الجهات المانحة الكبيرة.

في حالة تصويت الناخبين لإقرارها، تكون التعديلات كما يلي:

**خفض سقف التبرعات في انتخابات المناصب الحكومية في المدينة بشكل كبير.** سيتم تخفيض الحد الأقصى للمبلغ الإجمالي الذي يجوز للمرشح المشارك (أي المرشح الانتخابي الذي يختار المشاركة في برنامج المدينة للتمويل العام) قبوله في كل دورة انتخابية من المتبرع الواحد بحيث يتم تخفيضه من 5,100 دولار إلى 2,000 دولار بالنسبة للمرشحين لمنصب العمدة أو المحامي العام أو المراقب المالي ومن 3,950 دولارًا إلى 1,500 دولار بالنسبة للمرشحين على منصب رئيس الحي ومن 2,850 دولار إلى 1,000 دولار بالنسبة للمرشحين لعضوية مجلس المدينة. سيتم تخفيض الحد الأقصى للمبلغ الإجمالي الذي يجوز للمرشح المشارك (أي المرشح الانتخابي الذي يختار المشاركة في برنامج المدينة للتمويل العام) قبوله في كل دورة انتخابية من المتبرع الواحد بحيث يتم تخفيضه من 5,100 دولار إلى 2,000 دولار بالنسبة للمرشحين لمنصب العمدة أو المحامي العام أو المراقب المالي ومن 3,950 دولارًا إلى 1,500 دولار بالنسبة للمرشحين على منصب رئيس الحي ومن 2,850 دولار إلى 1,000 دولار بالنسبة للمرشحين لعضوية مجلس المدينة.

## تعزيز برنامج الأموال المتناسبة للتمويل العام للمرشحين المشاركين في برنامج التمويل العام للمدينة.

في الوقت الحالي، يحق للمرشحين المشاركين في برنامج التمويل العام، الذين يستوفون بعض الحدود التي تؤهلهم لذلك، الحصول على أموال متناسبة من التمويل العام بمعدل 6 دولارات من التمويل العام نظير كل دولار واحد من التبرعات التي يمكن تناسبها ويسري هذا على مبلغ 175 دولارًا بحد أقصى لكل متبرع. ستزيد التعديلات الجديدة المقترح إدخالها على الميثاق قيمة النسبة إلى 8 دولارات من الأموال العامة نظير كل دولار واحد من التبرعات الخاصة التي يمكن تناسبها، ويسري هذا على مبلغ 250 دولارًا بحد أقصى لكل متبرع بالنسبة للمرشحين على المناصب الحكومية في المدينة وعلى مبلغ 175 دولارًا بحد أقصى لكل متبرع بالنسبة للمرشحين لرئاسة الحي أو عضوية مجلس المدينة. ستخفف التعديلات كذلك سقف المتطلبات التي يتعين على المرشحين لمنصب العمدة أو المراقب المالي أو المحامي العام استيفاؤها للحصول على أموال متناسبة من التمويل العام.

**زيادة المبلغ الإجمالي الذي يمكن للمرشحين الحصول عليه من الأموال العامة المتناسبة.** سيزيد التعديل المقترح الحد الأقصى للمبلغ الإجمالي الذي يمكن للمرشح المشارك الحصول عليه من الأموال العامة المتناسبة، في كل عملية انتخابية، من 55% إلى 75% من حد الإنفاق المخصص للمنصب الذي ينافس عليه هذا المرشح.

### **السماح للمرشحين بالحصول على الأموال العامة المتناسبة في وقت مبكر من العام الذي تجرى فيه الانتخابات.**

بموجب القانون الحالي، يحصل المرشحون المشاركون الذين يستوفون الحدود المؤهلة للحصول على الأموال العامة («المرشحون المؤهلون») على دفعة صغيرة أولية من الأموال العامة في شهر يونيو من العام الذي تجرى فيه الانتخابات. لا يتم صرف معظم المبلغ المستحق من الأموال العامة إلا بعد مرور أسبوعين على تقديم الالتماس الخاصة بالاقتراع الرئيسي، ويكون هذا عادة في أوائل أغسطس من العام الذي تجرى فيه الانتخابات أي قبل خمسة إلى ستة أسابيع من الانتخابات التمهيدية. ستسمح التعديلات المقترحة للمرشحين المؤهلين بتلقي جزأين من الأموال العامة المتناسبة في شهري فبراير وإبريل من العام الذي تجرى فيه الانتخابات، بالإضافة إلى أجزاء أخرى في يونيو وأغسطس وبعد ذلك. وستلغي هذه التعديلات المقترحة الحدود الموضوععة للصرف من هذه الأموال في الفترة ما قبل شهر أغسطس. ومع ذلك، يتعين على المرشحين المؤهلين، للحصول على جزء من الأموال العامة قبل شهر أغسطس من العام الذي تجرى فيه الانتخابات، أن يثبتوا حاجتهم لهذه الأموال، وإثبات أن لديهم خصمًا يمكنه المنافسة، أو أنهم يتنافسون ضد خصم محدد في انتخابات مفتوحة.

وبعد إجراء مراجعة دقيقة ودراسة سجل المقترحات، أعلنت اللجنة عن تعديلات الميثاق التي ستقدم لتصويت الناخبين عليها في انتخابات عامة تُجرى في نوفمبر من عام 2018 وهي كما يلي. يمكن العثور على مزيد من التفاصيل حول التعديلات المقترحة في الملخصات التي ستكون مرفقة مع أسئلة الاقتراع، وفي التقرير النهائي أيضًا.

## المشاركة المدنية

تقترح اللجنة إنشاء لجنة المشاركة المدنية، وهي كيان جديد ينص عليه الميثاق لتعزيز المشاركة المدنية وتعزيز الديمقراطية في مدينة نيويورك. تتألف لجنة المشاركة المدنية من 15 عضوًا: يعين العمدة ثمانية أعضاء، بما في ذلك عضو واحد على الأقل من أكبر الأحزاب السياسية، وعضو واحد على الأقل من ثاني أكبر حزب سياسي، ويعين رئيس مجلس المدينة عضوين ويعين رئيس كل حي عضوًا واحدًا. يختار العمدة رئيسًا للجنة من بين الأعضاء الذين قام بتعيينهم ويتولى هذا الرئيس أيضًا منصب المدير التنفيذي للجنة، ويضطلع بتنظيم أعمال اللجنة واختيار طاقم عملها.

سيتم تفويض لجنة المشاركة المدنية وتوجيهها لتنفيذ برنامج وضع موازنة تشاركي على مستوى المدينة يطلقه العمدة، في موعد أقصاه بداية السنة المالية للمدينة في 1 يوليو 2020، وإطلاق برنامج لتوفير مترجمين فوريين في مراكز الاقتراع بمدينة نيويورك وتفعيله في الانتخابات العامة في عام 2020 ودعم المنظمات والمؤسسات المدنية والقادة المدنيين في القطاعين العام والخاص ومشاركتهم تنفيذ جهود المشاركة المدنية ووضع احتياجات اللغة لسكان نيويورك ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية في الاعتبار عند وضع وتنفيذ خدماتها وإبرام شراكات مع الدوائر الحكومية بالمدينة لزيادة وعي المواطنين وسهولة حصولهم على الخدمات الحكومية ومساعدتهم في تعزيز مبادرات المشاركة المدنية ووضع إستراتيجيات لزيادة الوعي العام حول فرص المشاركة المدنية.

يحق للعمدة أن ينقل للجنة، بموجب أمر تنفيذي، أية صلاحيات وواجبات ذات صلة مباشرة بالأمر من بين صلاحيات وواجبات مكتب العمدة أو أي دائرة يعين العمدة رئيسها.

أخيراً، سيتعين على لجنة المشاركة المدنية تقديم تقرير سنوي حول عملية وضع الميزانية التشاركية، والمساعدات اللغوية المقدمة في مواقع الاقتراع، وحول أية معلومات أخرى تراها اللجنة ذات صلة.

تسري هذه التعديلات اعتباراً من 1 إبريل 2019.

## المجالس المجتمعية

تقترح اللجنة إدخال التعديلات التالية على الميثاق للمساعدة في جعل المجالس المجتمعية أكثر انعكاساً للمجتمعات التي تمثلها وأكثر فعالية في هذا التمثيل:

**تحديد مدة تولي منصب عضوية اللجنة.** تقترح اللجنة وضع حد زمني ينتهي فيه عمل أعضاء مجلس إدارة المجتمعية؛ حيث تصل مدة توليهم هذا المنصب عامين ولعدد لا محدود من المرات، وذلك بغرض منح الفرصة لأصوات وقادة جدد في كافة المجالس المجتمعية. سيتم تحديد مدة تولي المنصب للأعضاء المعينين أو المعاد تعيينهم في 1 إبريل 2019 أو بعد ذلك بأربع فترات تكون الفترة منها سنتين. ومع ذلك، يمكن إعادة تعيين الأعضاء الذين تم تعيينهم في 1 إبريل 2020 لخمس فترات متتالية تبلغ الواحدة منها عامين وذلك للحيلولة دون حدوث تغيير كبير ومفاجئ في أعضاء المجلس المجتمعية في العامين 2027 و2028. بعد ذلك، سيتم تحديد مدة تولي المنصب للأعضاء المعينين أو المعاد تعيينهم بعد 1 إبريل 2020 بأربع فترات تكون الفترة منها سنتين. لا يتم تطبيق هذه الحدود الزمنية بأثر رجعي، ولذا فإنه لن يتم احتساب الفترات التي يتولى فيها الأعضاء المنصب قبل 1 إبريل 2019 أو 1 إبريل 2020 عند تطبيق قرارات الحدود الزمنية في هذه التواريخ. لا يجوز منع إعادة تعيين الأعضاء الذين وصلوا الحد الأقصى من مرات التعيين المتتالية في حالة توليهم المنصب لفترة واحدة كاملة.

**عملية التعيين.** تقترح اللجنة العديد من التعديلات بغرض فرض المزيد من الاتساق والشفافية في عملية تعيين الأعضاء في المجالس المجتمعية وتشجيع التنوع في التعيينات. سوف تتطلب التعديلات المقترحة من رؤساء الأحياء السعي لاختيار أعضاء المجالس المجتمعية من خلفيات متنوعة وإتاحة طلبات التقديم للعضوية على مواقع رئاسة الأحياء. تضيف المقترحات متطلبات جديدة تتعلق بطلبات التقديم وإعداد التقارير المتعلقة بهذه التعيينات ويشتمل ذلك على تقرير سنوي يكشف المعلومات المتعلقة بالعضوية وعملية التعيين والاختيار.

**زيادة الموارد.** تقترح اللجنة أن تسعى لجنة المشاركة المدنية، في حال وافق الناخبون على إنشائها، لتوفير موارد إضافية للمجالس المجتمعية، بما في ذلك موارد الوصول إلى المتخصصين في التخطيط الحضري والمساعدة اللغوية، وذلك لتمكين المجالس المجتمعية من الوفاء بمسؤولياتها التي ينص عليها الميثاق بفعالية.

تدخل التعديلات المتعلقة بالحدود الزمنية وعملية التعيين حيز النفاذ في 1 يناير 2019. فيما تدخل التعديلات المتعلقة بالموارد التي تقدمها لجنة المشاركة المدنية حيز التنفيذ اعتباراً من 1 أبريل 2019، وكل هذا يتوقف على موافقة الناخبين على التعديلات المعنية بالمجالس المجتمعية ولجنة المشاركة المدنية.

## قضايا للدراسة المستقبلية

### عملية تقسيم المناطق

تلقت اللجنة عددًا كبيرًا من تعليقات المواطنين بشأن عملية تقسيم المناطق. بعد كل تعداد لكل عشر سنوات، يجب على العمدة ومجلس المدينة تعيين لجنة مؤلفة من 15 عضوًا لتقسم المناطق من أجل رسم خطوط منطقة مجلس المدينة لإضافة التغييرات التي تطرأ على السكان. سوف تُجرى الخطة التالية لتقسيم المناطق في العام 2023، وقد استمعت اللجنة إلى مجموعة متنوعة من المقترحات المتعلقة بالعملية والتي تم من خلالها رسم خطوط المنطقة. يمكن تصنيف هذه المقترحات إلى أربعة محاور، وهي: (1) تعزيز الاستقلال والتنوع السياسي عند تعيين أعضاء لجنة تقسيم المناطق. (2) ضمان الشفافية والمشاركة العامة. (3) حماية مجتمعات الأقليات في المدينة بعد إلغاء آلية الحصول على تصريح مسبق للتصويت من قانون حق التصويت. (4) مواجهة ما يحتمل حدوثه من تسجيل أعداد أقل من الأعداد الحقيقية في تعداد الولايات المتحدة لعام 2020.

استمعت اللجنة إلى أدلة مقنعة بأن هذه الأمور تحتاج إلى تدخل عاجل. ومع ذلك، وبعد دراسة متأنية لمقترحات المواطنين المذكورة أعلاه، قررت اللجنة أنه يلزم إجراء مزيد من البحوث وعمليات التوعية والتحليل قبل التوصية بتقديم أي من هذه المقترحات إلى الناخبين. وبالنظر إلى الأدلة المقدمة التي وردت في هذه العملية، توصي اللجنة اللجان المقبلة على تناول تحليل هذا الموضوع حتى يُقدم للناخبين تعديل يقصد به تفعيل عملية تقسيم عادلة ومستقلة للمناطق والتي من شأنها إرضاء جميع سكان نيويورك.

### التصويت بالاقتراع التفضيلي

تلقت اللجنة عددًا كبيرًا من تعليقات المواطنين بشأن عملية تقسيم المناطق. حث العديد من المواطنين والمسؤولين المنتخبين في المدينة اللجنة على النظر في إدخال تعديل على الميثاق لتفعيل عملية التصويت بالاقتراع التفضيلي (وهي ما يطلق عليها أيضًا اسم «الاقتراع التخييري») وهو ما يسمح فيه للناخبين باختيار عدة مرشحين حسب ترتيب الأفضلية الذي يراه الناخب.

بعد دراسة متأنية لهذه المقترحات، رأت اللجنة أنه يلزم إجراء مزيد من البحوث وعمليات التوعية والتحليل قبل التوصية بتقديم أي من هذه المقترحات إلى الناخبين. توصي اللجنة بأن تقوم لجنة مراجعة الميثاق في المستقبل أو أي هيئة تشريعية أخرى بدراسة الأمور المهمة والمعقدة التي تطرحها هذه المقترحات حول التمثيل في النظام الديمقراطي المحلي الخاص بنا ودراسة تقديم مقترحات للناخبين للتصويت عليها مستقبلاً أو سن تشريعات لمعالجة هذه الأمور.

### تحديث الانتخابات

استنادًا إلى ملاحظات الخبراء والمحامين والمواطنين، ترى اللجنة أنه توجد طريقة مهمة لزيادة نسبة إقبال الناخبين في المدينة وتمثل هذه الطريقة في إصلاح قوانين الانتخابات الرجعية في الولاية والتي تفرض عوائق كبيرة على المشاركة. تدعم اللجنة بقوة تشريعات الولاية المعنية بأمور مثل سجل الناخبين الإلكتروني والاقتراع الغيابي دون عذر وتسجيل الناخبين في نفس يوم الاقتراع والتسجيل المسبق للمواطنين البالغ أعمارهم 16 و17 عامًا وتبسيط أعمال مجلس مدينة نيويورك للانتخابات.

### الهيكل الحكومي والمخاوف المجتمعية

واستكمالاً لدورها المنوط بها في مراجعة الميثاق بشكل كامل، درست اللجنة مهام حكومة المدينة وعملياتها، وكذلك توازن القوى بين المسؤولين المنتخبين في المدينة. كما استعرضت اللجنة سلامة حكومة المدينة وهيكلها من وجهة نظر الجماعات والمجموعات التي قدمت ملاحظاتها للجنة. وعلى الرغم من أن هذه اللجنة لن تقدم أية مقترحات تتعلق بهذه المواضيع، فإن الجزء الأخير من هذا التقرير يناقش العديد من هذه الأمور التي كانت بمثابة دليل ذي أهمية للجنة في مراجعة اللجنة لميثاق المدينة.

## تعديلات مقترحة على الميثاق

### أ. تمويل الحملات الانتخابية

#### موضوع الاقتراع رقم 1: تمويل الحملات الانتخابية

هذه التعديلات المقترحة من شأنها تعديل ميثاق المدينة لتخفيض المبلغ الذي قد يقبله مرشح على منصب حكومي في المدينة من أحد المساهمين. كما أنه سيزيد من التمويل العام المستخدم للدفع بالتناسب مع التبرعات التي يحصل عليها المرشحون المشاركون في برنامج التمويل العام للمدينة.

بالإضافة إلى ذلك، ستسمح التعديلات المقترحة بمنح الأموال العامة متناسبة في وقت مبكر في العام الذي تُجرى فيه الانتخابات للمرشحين المشاركين الذين يمكنهم التدليل على حاجتهم للأموال. ستخفض التعديلات كذلك سقف المتطلبات التي يتعين على المرشحين لمنصب العمدة أو المراقب المالي أو المحامي العام استيفاؤها للحصول على أموال متناسبة من التمويل العام.

تسري هذه التعديلات على المرشحين المشاركين الذين يختارون إجراء التعديلات على حملاتهم ابتداءً بالانتخابات التمهيدية لعام 2021، ومن ثم تسري هذه التعديلات على جميع المرشحين في بداية عام 2022.

هل يتعين إقرار هذه التعديلات؟

#### ملخص

هذه التعديلات المقترحة من شأنها تعديل ميثاق المدينة لتخفيض المبلغ الذي قد يقبله مرشح على منصب حكومي في المدينة من أحد المساهمين. كما أنه سيزيد من التمويل العام المستخدم للدفع بالتناسب مع التبرعات التي يحصل عليها المرشحون المشاركون في برنامج التمويل العام للمدينة. بالإضافة إلى ذلك، ستسمح التعديلات المقترحة بمنح الأموال العامة متناسبة في وقت مبكر في العام الذي تُجرى فيه الانتخابات للمرشحين المشاركين الذين يمكنهم التدليل على حاجتهم للأموال. ستخفض التعديلات كذلك سقف المتطلبات التي يتعين على المرشحين لمنصب العمدة أو المراقب المالي أو المحامي العام استيفاؤها للحصول على أموال متناسبة من التمويل العام.

**حدود التبرعات** سيتم تخفيض الحد الأقصى للمبلغ الإجمالي الذي يجوز للمرشح المشارك (أي المرشح الانتخابي الذي يختار المشاركة في برنامج المدينة للتمويل العام) قبوله في كل دورة انتخابية من المتبرع الواحد بحيث يتم تخفيضه من 5,100 دولار إلى 2,000 دولار بالنسبة للمرشحين لمنصب العمدة أو المحامي العام أو المراقب المالي ومن 3,950 دولارًا إلى 1,500 دولار بالنسبة للمرشحين على منصب رئيس الحي ومن 2,850 دولار إلى 1,000 دولار بالنسبة للمرشحين لعضوية مجلس المدينة. تنطبق هذه الحدود على كل من المرشحين الذين يختارون المشاركة في برنامج التمويل العام («المرشحين المشاركين») وعلى أولئك الذي لا يختارون ذلك («المرشحين غير المشاركين») ويتم حساب هذه الحدود طبقًا لمؤشر التضخم.



بموجب التعديلات المقترحة، سيتم تخفيض هذه الحدود. سيبلغ الحد الأقصى الذي يمكن للمرشح المشارك قبوله من متبرع واحد في كل دورة انتخابية 2,000 دولار بالنسبة للمرشحين على منصب العمدة أو المحامي العام أو المراقب المالي و1,500 دولار بالنسبة للمرشحين على منصب رئيس الحي و1,000 دولار بالنسبة للمرشحين لعضوية مجلس المدينة. سيبلغ الحد الأقصى الذي يمكن للمرشح غير المشارك قبوله من متبرع واحد في كل دورة انتخابية 3,500 دولار بالنسبة للمرشحين على منصب العمدة أو المحامي العام أو المراقب المالي و2,500 دولار بالنسبة للمرشحين على منصب رئيس الحي و1,500 دولار بالنسبة للمرشحين لعضوية مجلس المدينة. تكون الحدود المقترحة للمساهمات التي يمكن أن يحصل عليها مرشح مشارك أقل من المساهمات التي يمكن للمرشح غير المشارك الحصول عليها لأنه لا يجوز إلا للمرشحين المشاركين الحصول على أموال متناسبة من التمويل العام. لن تغير التعديلات المقترحة من المحظورات والقيود المتبعة حاليًا فيما يتعلق بهوية المساهم، بما في ذلك حظر الحصول على المساهمات من الشركات ذات المسؤولية المحدودة، والشراكات، وكذلك فيما يتعلق بحدود المساهمات التي يمكن الحصول عليها من جماعات الضغط وأولئك الذين يقومون بأعمال تجارية مع المدينة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم استمرار حساب هذه الحدود طبقًا لمؤشر التضخم.

المنصب	الحد الحالي	الحد المقترح (المشاركين في برنامج التمويل العام)	الحد المقترح (غير المشاركين في برنامج التمويل العام)
المناصب الحكومية في المدينة	5,100 دولار	2,000 دولار	3,500 دولار
منصب رئيس الحي	3,950 دولارًا	1,500 دولار	2,500 دولار
عضوية مجلس المدينة	3,950 دولارًا	1,000 دولار	1,500 دولار

**معادلة الأموال المتناسبة من التمويل العام.** في الوقت الحالي، يحق للمرشحين المشاركين في برنامج التمويل العام، الذين يستوفون بعض الحدود التي تؤهلهم لذلك، الحصول على أموال متناسبة من التمويل العام بمعدل 6 دولارات من التمويل العام نظير كل دولار واحد من التبرعات التي يمكن تناسبها ويسري هذا على مبلغ 175 دولارًا بحد أقصى لكل متبرع. وعليه، يتناسب التبرع الذي تبلغ قيمته 500 دولار في الوقت الحالي مع 1,050 دولارًا من الأموال العامة (6×175 دولارًا) وهو ما ينتج عنه مبلغ إجمالي قيمته 1,550 دولارًا للمرشح.

ستزيد التعديلات الجديدة المقترح إدخالها على الميثاق قيمة النسبة إلى 8 دولارات من الأموال العامة نظير كل دولار واحد من التبرعات الخاصة التي يمكن تناسبها، ويسري هذا على مبلغ 250 دولارًا بحد أقصى لكل متبرع بالنسبة للمرشحين على المناصب الحكومية في المدينة وعلى مبلغ 175 دولارًا بحد أقصى لكل متبرع بالنسبة للمرشحين لرئاسة الحي أو عضوية مجلس المدينة. وعليه، سيتناسب التبرع الذي تبلغ قيمته 500 دولار لمرشح على منصب حكومي في المدينة مع 2,000 دولار من الأموال العامة (8×250 دولارًا) وهو ما ينتج عنه مبلغ إجمالي قيمته 2,500 دولار للمرشح وستتناسب التبرع الذي تبلغ قيمته 500 دولار لمرشح على منصب رئيس الحي أو عضوية مجلس المدينة مع 1,400 دولار من الأموال العامة (8×175 دولارًا) وهو ما ينتج عنه مبلغ إجمالي قيمته 1,900 دولار للمرشح. لن تغير التعديلات المقترحة القوانين الحالية التي تقضي بعدم أهلية نوع معين من المساهمات في الحصول على الأموال المتناسبة من التمويل العام مثل المساهمات التي يمكن الحصول عليها من جماعات الضغط وأولئك الذين يقومون بأعمال تجارية مع المدينة.

المنصب	حد التناسب الحالي	حد التناسب المُقترح
المناصب الحكومية في المدينة	6 إلى 1 على أول 175 دولارًا	8 إلى 1 على أول 175 دولارًا
منصب رئيس الحي	6 إلى 1 على أول 175 دولارًا	8 إلى 1 على أول 175 دولارًا
عضوية مجلس المدينة	6 إلى 1 على أول 175 دولارًا	8 إلى 1 على أول 175 دولارًا

**الحد الأقصى للمبالغ المتحصل عليها من الأموال العامة («سقف الأموال العامة»).** بموجب القانون الحالي، يبلغ الحد الأقصى للمبلغ الإجمالي الذي يمكن للمرشح المشارك الحصول عليه من الأموال العامة المتناسبة، في كل عملية انتخابية، 55% من حد الإنفاق المخصص للمنصب الذي ينافس عليه هذا المرشح. بموجب التعديلات المقترحة، سيرتفع سقف الحد الأقصى للمبلغ الإجمالي الذي يمكن للمرشح المشارك الحصول عليه من الأموال العامة المتناسبة، في كل عملية انتخابية، من 55% إلى 75% من حد الإنفاق المخصص للمنصب الذي ينافس عليه هذا المرشح. ومن ثَمَّ، وبناءً على حدود الإنفاق الحالية التي ترتبط بمؤشر التضخم والتي لا تتأثر بهذه التعديلات، سيزداد الحد الأقصى لمقدار الأموال العامة المتناسبة المتاحة للمرشحين كما هو موضح في الجدول أدناه:

المنصب	السقف الحالي للأموال العامة (55% من حد النفقات)	مبلغ أعلى لولملا حترقملا فبقسلا (75% من حد النفقات)
العمدة	4,007,300 دولار	5,464,500 دولار
المراقب المالي أو المحامي العام	3,950 دولارًا	3,950 دولارًا
منصب رئيس الحي	902,000 دولار	1,230,000 دولار
عضوية مجلس المدينة	104,500 دولار	142,500 دولار

**حدود أهلية الحصول على الأموال العامة.** حتى يتمكن المرشح المشارك من الحصول على الأموال العامة، يتعين عليه جمع مساهمات يمكن تناسبها ويبلغ مجموعها على الأقل السقف المحدد بالدولار (يختلف من منصب لآخر) فيما يتم احتساب أول 175 دولارًا فحسب لكل متبرع عند حساب الأموال العامة المتناسبة التي سيحصل عليها المرشح. لن تغير التعديلات المقترحة الحدود القديمة بالنسبة للسقف النقدي إلا أنها ستسمح للمرشحين على مناصب حكومية في المدينة الحصول على أموال عامة متناسبة نظير أول 250 دولارًا لكل متبرع وهو ما سيتبعه تغير في معادلة الحساب للمرشحين على هذه المناصب. هذا من شأنه أن يجعل الأمر أكثر يسرًا على مرشحي المناصب الحكومية في المدينة للحصول على تمويل عام.

**توقيت صرف الأموال العامة.** بموجب القانون الحالي، يحصل المرشحون المشاركون الذين يستوفون الحدود المؤهلة للحصول على الأموال العامة («المرشحون المؤهلون») على دفعة أولية من الأموال العامة في شهر يونيو من العام الذي تجرى فيه الانتخابات. سيبلغ الحد الأقصى الذي يمكن للمرشح المشارك قبوله من متبرع واحد في كل دورة انتخابية 2,000 دولار بالنسبة للمرشحين على منصب العمدة أو المحامي العام أو المراقب المالي و1,500 دولار بالنسبة للمرشحين على منصب رئيس الحي و1,000 دولار بالنسبة للمرشحين لعضوية مجلس المدينة. لا يتم صرف المبلغ

المتبقي إلا بعد مرور أسبوعين على تقديم الالتماسات الخاصة بالاقتراع الرئيسي، ويكون هذا عادة في أوائل أغسطس من العام الذي تجرى فيه الانتخابات أي قبل خمسة إلى ستة أسابيع من الانتخابات التمهيدية.

ستسمح التعديلات المقترحة للمرشحين المؤهلين بتلقي جزأين من الأموال العامة المتناسبة في شهري فبراير وإبريل من العام الذي تجرى فيه الانتخابات، بالإضافة إلى أجزاء أخرى في يونيو وأغسطس وبعد ذلك. وستلغى هذه التعديلات المقترحة الحدود الموضوعية للصرف من هذه الأموال في الفترة ما قبل شهر أغسطس. ومع ذلك، يتعين على المرشحين المؤهلين، للحصول على جزء من الأموال العامة قبل شهر أغسطس من العام الذي تجرى فيه الانتخابات، أن يثبتوا حاجتهم لهذه الأموال، وإثبات أن لديهم خصمًا يمكنه المنافسة، أو أنهم يتنافسون ضد خصم محدد في انتخابات مفتوحة.

**التنفيذ.** تسري تعديلات الميثاق المقترحة بخصوص تمويل الحملات على المرشحين المشاركين الذين يختارون إجراء التعديلات على حملاتهم ابتداءً بالانتخابات التمهيدية لعام 2021. بعد ذلك، تسري هذه التعديلات على جميع المرشحين في بداية عام 2022. سيتم السماح للمرشحين الذين يختارون العمل بموجب النظام الذي سيتم إقراره بعد التعديلات للانتخابات التمهيدية والانتخابات العامة لعام 2021 بالاحتفاظ بأية مساهمات حصلوا عليها قبل 12 يناير 2019 طالما كانت هذه المساهمات تخضع للقوانين قبل التعديلات وتستحق هذه المساهمات، بموجب القانون الساري قبل التعديلات، الحصول على نسبة من التمويل العام.

## ب. المشاركة المدنية

### موضوع الاقتراع رقم 2: لجنة المشاركة المدنية

من شأن هذا الاقتراح تعديل ميثاق المدينة لما يلي:

إنشاء لجنة المشاركة المدنية التي سيتعين عليها، في موعد أقصاه السنة المالية للمدينة التي تبدأ في 1 يوليو 2020، تنفيذ برنامج وضع ميزانية تشاركي على مستوى المدينة يطلقه العمدة لتعزيز مشاركة سكان المدينة في تقديم توصيات لمشاريع يتم تنفيذها في مجتمعاتهم.

مطالبة هذه اللجنة بالمشاركة مع المنظمات المجتمعية والقادة المدنيين بالإضافة إلى الدوائر الحكومية الأخرى في المدينة لدعم وتشجيع جهود المشاركة المدنية.

مطالبة هذه اللجنة بإطلاق برنامج لتوفير مترجمين فوريين في مراكز الاقتراع بمدينة نيويورك وتفعيله في الانتخابات العامة في عام 2020.

السماح للعمدة بمنح الصلاحيات والواجبات ذات الصلة التي كانت تضطلع بها وكالات حكومية أخرى إلى اللجنة.

على أن تتألف لجنة المشاركة المدنية من 15 عضوًا؛ يعين العمدة 8 أعضاء، ويعين رئيس مجلس المدينة عضوين ويعني رئيس كل حي عضوًا واحدًا.

وعلى أن يتم اختيار رئيس للجنة من بين الأعضاء الذين قام العمدة بتعيينهم ويتولى هذا الرئيس اختيار طاقم عمل اللجنة وتوجيههم.

هل يتعين إقرار هذه التعديلات؟

### ملخص

بموجب هذا الاقتراح، يتم إنشاء لجنة جديدة للمشاركة المدنية لتعزيز المشاركة المدنية وتعزيز الثقة المدنية وتعزيز الديمقراطية في مدينة نيويورك. تتشكل اللجنة من 15 عضوًا. تتألف لجنة المشاركة المدنية من 15 عضوًا؛ يعين العمدة ثمانية أعضاء، بما في ذلك عضو واحد على الأقل من أكبر الأحزاب السياسية، وعضو واحد على الأقل من ثاني أكبر حزب سياسي؛ ويعين رئيس مجلس المدينة عضوين ويعين رئيس كل حي عضوًا واحدًا. يطلب من العمدة ورئيس مجلس المدينة ورؤساء الأحياء، عند اختيار أعضاء اللجنة، دراسة ملفات المرشحين الذين يمثلون، أو الذين لديهم خبرة في العمل مع، المهاجرين والأفراد ذوي الكفاءة المحدودة للغة الإنجليزية وذوي الإعاقة والطلاب والشباب وكبار السن والمحاربين القدامى ومجموعات الجاليات ومجموعات الحكم الرشيد والمدافعين عن الحقوق المدنية والفئات السكانية الذين لا يحصلون عادةً على تمثيل في حكومة المدينة أو يحصلون على تمثيل بنسبة أقل من الطبيعي.

يحظر على أعضاء اللجنة، الذين يتعين إقامتهم في المدينة، تولي مناصب في أحزاب سياسية أو الترشح للانتخاب أو المنافسة على الترشح للانتخاب في منصب العمدة أو المحامي العام أو المراقب المالي أو رئيس البلدية أو عضوية مجلس المدينة. يتولى أعضاء اللجنة بخلاف رئيسها، الذي يتولى المنصب أو يتركه بناءً على تقدير العمدة، مناصبهم

لمدة أربع سنوات، ما عدا الأعضاء المعيّنين أول مرة والذين تبدأ فترة عضويتهم في 1 أبريل 2019 الذين يتولون المنصب فترة تتراوح بين عامين وأربعة أعوام. ويضمن هذا انتهاء مدة خدمة الأعضاء في سنوات مختلفة بهدف منع حدوث تغيير كامل لأعضاء المجلس مرة واحدة وكذلك تعزيز الاستمرارية.

يختار العمدة رئيس للجنة، الذي سيتولى كذلك منصب المدير التنفيذي للجنة، من بين الأعضاء الذين قام العمدة بتعيينهم في لجنة المشاركة المدنية. يتولى هذا الرئيس أيضاً تنظيم أعمال اللجنة واختيار طاقم عملها.

ستتمتع لجنة المشاركة المدنية، بموجب أوامر تخصيص، بالسلطات والواجبات التالية:

- تنفيذ برنامج وضع ميزانية تشاركي على مستوى المدينة يطلقه العمدة، في موعد أقصاه السنة المالية للمدينة التي تبدأ في 1 يوليو 2020، وإنشاء لجنة استشارية لوضع الميزانيات التشاركي.
- إطلاق مبادرات جديدة لدعم وعمل الشراكات المنظمات والمؤسسات المدنية والقادة المدنيين في القطاعين العام والخاص ومشاركتهم تنفيذ جهود المشاركة المدنية.
- التخطيط لوضع احتياجات اللغة لسكان نيويورك ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية في الاعتبار عند وضع وتنفيذ البرامج والخدمات.
- إطلاق برنامج لتوفير مترجمين فوريين في مراكز الاقتراع بمدينة نيويورك وتفعيله في الانتخابات العامة في عام 2020 وتشكيل لجنة استشارية بشأن المساعدة اللغوية لتقديم توصيات بشأن هذا البرنامج.
- إبرام شراكات مع الدوائر الحكومية بالمدينة لزيادة وعي المواطنين وسهولة حصولهم على الخدمات الحكومية ومساعدتهم في تعزيز مبادرات المشاركة المدنية ووضع استراتيجيات لزيادة الوعي العام حول فرص المشاركة المدنية.

أخيراً، سيتعين على لجنة المشاركة المدنية تقديم تقرير سنوي حول عملية وضع الميزانية التشاركية، والمساعدات اللغوية المقدمة في مواقع الاقتراع، وحول أية معلومات أخرى تراها اللجنة ذات صلة.

يحق للعمدة أن ينقل للجنة، بموجب أمر تنفيذي، أية صلاحيات وواجبات ذات صلة مباشرة بالأمر من بين صلاحيات وواجبات مكتب العمدة أو أي دائرة يعين العمدة رئيسها. يطلب من رؤساء الدوائر البلدية التعاون مع اللجنة وتقديم المساعدة إليها لتنفيذ مهامها.

في حالة إقرارها من قبل الناخبين، تسري هذه التعديلات اعتباراً من 1 إبريل 2019.

## ج. المجالس المجتمعية

### موضوع الاقتراع رقم 3: المجالس المجتمعية

من شأن هذا الاقتراح تعديل ميثاق المدينة لما يلي:

فرض حدود زمنية أقصاها أربع فترات متتالية مدة الفترة الواحدة منها عامان لأعضاء المجالس المجتمعية مع وجود بعض الاستثناءات بغرض تنفيذ انتقال أولي لنظام المدد المحددة الجديد.

يُطلب من رؤساء الأحياء السعي لاختيار أعضاء المجالس المجتمعية من خلفيات متنوعة. تضيف المقترحات متطلبات جديدة تتعلق بطلبات التقديم وإعداد التقارير المتعلقة بهذه التعيينات.

إذا تمت الموافقة على موضوع الاقتراع رقم 2 «لجنة المشاركة المدنية»، يُطلب من لجنة المشاركة المدنية المقترحة توفير الموارد وتقديم المساعدة والتدريب المتعلق باستخدام الأرض وغيرها من الأمور للمجالس المجتمعية.

هل يتعين إقرار هذه التعديلات؟

#### ملخص

المجالس المجتمعية للمدينة هي هيئات استشارية لها دور رسمي يحدده ميثاق المدينة فيما يتعلق بالعديد من الأمور، من بينها استخدام الأرض. من شأن هذه التعديلات أن: (أ) تفرض حدوداً زمنية أقصاها أربع فترات متتالية مدة الفترة الواحدة منها عامان لأعضاء المجالس المجتمعية مع وجود بعض الاستثناءات بغرض تنفيذ انتقال أولي لنظام المدد المحددة الجديد. (ب) يُطلب من رؤساء الأحياء السعي لاختيار أعضاء المجالس المجتمعية من خلفيات متنوعة وتحديد صلاحيات جديدة تتعلق بطلبات التقديم وإعداد التقارير المتعلقة بهذه التعيينات. (ج) يُطلب من لجنة المشاركة المدنية المقترحة توفير الموارد وتقديم المساعدة والتدريب المتعلق باستخدام الأرض وغيرها من الأمور للمجالس المجتمعية.

**تحديد مدة تولي منصب عضوية المجالس المجتمعية.** يتم تعيين أعضاء المجالس المجتمعية من قبل رؤساء الأحياء وبشارك في عملية الاختيار أعضاء مجلس المدينة والجماعات المجتمعية. في كل مقاطعة مجتمعية، يعين رئيس الحي ما يصل إلى 50 عضواً في المجالس المجتمعية لمدد متداخلة تبلغ الواحدة منها عامين. لا يحدد الميثاق الحالي مدة تولي منصب عضوية المجالس المجتمعية. تحدد التعديلات المقترحة مدة تولي منصب عضوية المجالس المجتمعية بأربع فترات متتالية مدة الفترة الواحدة منها عامان، بدءاً من الفترات التي يتم تعيين الأعضاء فيها أو إعادة تعيينهم في 1 إبريل 2019 أو بعد ذلك. ومع ذلك، يمكن إعادة تعيين الأعضاء الذين تم تعيينهم في 1 إبريل 2020 لخمس فترات متتالية تبلغ الواحدة منها عامين وذلك للحيلولة دون حدوث تغيير كبير ومفاجئ في أعضاء المجلس المجتمعية في العامين 2027 و2028. بعد ذلك، سيتم تحديد مدة تولي المنصب للأعضاء المعينين أو المعاد تعيينهم بعد 1 إبريل 2020 بأربع فترات تكون الفترة منها سنتين. لا يتم تطبيق هذه الحدود الزمنية بأثر رجعي، ولذا فإنه لن يتم احتساب الفترات التي يتولى فيها الأعضاء المنصب قبل 1 إبريل 2019 أو 1 إبريل 2020 عند تطبيق قرارات الحدود الزمنية في هذه التواريخ. بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز منع إعادة تعيين الأعضاء الذين وصلوا الحد الأقصى من مرات التعيين المتتالية في حالة توليهم المنصب لفترة واحدة كاملة.

**عملية التعيين.** ينص الميثاق على ترشيح وتعيين أعضاء المجالس المجتمعية، بموجب الميثاق، يتعين على رئيس الحي ضمان التمثيل المناسب من مختلف المناطق الجغرافية والأحياء داخل المنطقة والتأكد من كون التعيينات تمثل جميع شرائح المجتمع بشكل عادل. يتعين على جميع أعضاء المجالس المجتمعية الإقامة في المدينة والحفاظ على الإقامة في المنطقة المعين عنها، أو العمل بها، أو وجود مصلحة مهنية أو مصلحة أخرى له فيها. لا يجوز أن يكون أكثر من 25% من الأعضاء المعيّنين من الموظفين الحكوميين بالمدينة، ولا يجوز أن يكون أي منهم موظفًا لدى رئيس الحي أو مرشح لمنصب عضوية مجلس المدينة. يجب ألا يقل عمر الأعضاء عن 16 عامًا، ولا يجوز أن يزيد عدد الأعضاء البالغ عمرهم أقل من 18 عامًا عن عضوين.

تتطلب التعديلات المقترحة من رؤساء الحي السعي لإدراج أشخاص من خلفيات متنوعة في عملية التقديم على عضوية المجالس المجتمعية، بما في ذلك أشخاص من أعراق وأصول وأجناس وأعمار مختلفة، وأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، وأشخاص ذوو توجه جنسي مختلف، والمتحدثون بلغات مختلفة، بالإضافة إلى عوامل أخرى قد يعتبرها رئيس الحي مهمة في تعزيز التنوع ويتعين عليهم كذلك إدراج الجماعات والمجموعات غير الممثلة في المجالس المجتمعية.

أيضًا، تتطلب التعديلات المقترحة من رؤساء الحي إتاحة طلبات التقديم لعضوية المجالس المجتمعية على مواقعهم الإلكترونية كما يتعين على رؤساء الأحياء الاستفسار عن معلومات معينة بشأن مقدم الطلب في طلب التقديم: الاسم، والعنوان، ومكان الإقامة، والعمل أو الارتباط المهني أو أي ارتباط آخر بالمنطقة المجتمعية، والعضوية السابقة في مجالس مجتمعية، والعمر، وسجل العمل والتعليم، والمهارات الخاصة، والرخص المهنية، والخبرة المهنية أو المدنية أو المشاركة المجتمعية ذات الصلة، وخيار لتقديم معلومات ديموغرافية إضافية يختار مقدم الطلب الكشف عنها، وأي معلومات إضافية يرى رئيس الحي أنها ذات صلة أو ضرورية لعملية تقديم الطلب. يتعين أن يشمل الطلب كذلك على خطاب يوضح فيه المتقدم اهتمامه بالمنصب والإفصاح عن الوظائف الحكومية التي يتقلدها، وعن أي تضارب محتمل في المصالح كما يتعين اشتماله أيضًا على شهادة تفيد أن مقدم الطلب يستوفي جميع متطلبات المنصب، وأنه يلتزم بجميع القوانين السارية المعنية بتضارب المصالح.

إضافةً إلى ذلك، تتطلب التعديلات المقترحة من رؤساء الحي، اعتبارًا من 1 يوليو 2019 وفي نفس التاريخ كل عام بعد ذلك، أن يقدم إلى العمدة وإلى رئيس مجلس المدينة تقريرًا يحتوي على معلومات حول عضوية المجلس المجتمعي وعملية تلقي الطلبات وعملية الاختيار ويتعين عليهم كذلك إتاحة هذا التقرير على الموقع الإلكتروني لرئيس الحي. يتعين أن يشمل التقرير على: عدد العضويات الشاغرة في المجلس المجتمعي وعدد المتقدمين لشغل العضويات الشاغرة في المجلس وعدد المتقدمين الذين خضعوا لمقابلة شخصية وأسماء الأعضاء وتواريخ تعيينهم أو إعادة تعيينهم ومدة الخدمة والعضو المرشح من مجلس المدينة ومرشح أي طرف آخر والوظائف القيادية في المجلس المجتمعي، إن وجدت. يتعين كذلك أن يشمل التقرير على معلومات ديموغرافية حول أعضاء المجلس المجتمعي التي يكشف عنها الأعضاء طواعية، بصيغة مجمعة ومجهلة، وعلى خطة رئيس الحي لتعيين المرشحين وملء الشواغر، بما في ذلك جهود التوعية والأساليب المستخدمة لتشجيع مجموعة متنوعة من المرشحين، ووصف عام لمعايير التقييم التي تستخدمها رئيس الحي لاختيار الأعضاء وأي أداة تستخدمها رئيس الحي للترويج للموضوعية في عملية الاختيار.

**المساعدة والتدريب.** تطلب التعديلات المقترحة من لجنة المشاركة المدنية المقترحة، في حال اعتماد التعديلات، وبالتشاور والتنسيق مع دائرة التخطيط بالمدينة والدوائر الأخرى ذات الصلة في المدينة ورؤساء الحي إلى الحد الممكن، لتقديم المساعدة والتدريب للمجالس المجتمعية بخلاف أشكال المساعدة التي تقدمها الدوائر الحكومية الأخرى في الوقت الحالي بالمدينة. سيطلب من لجنة المشاركة المدنية تحديد الشركات أو الموظفين الفنيين أو الاستشاريين المؤهلين لتقديم التخطيط الحضري وغيرها من المساعدات الفنية المتعلقة بأمور استخدام الأراضي كما سيطلب منها إدارة برنامج لتقديم هذه الخدمات إلى المجالس المجتمعية عند الطلب. إضافة إلى ذلك، سيكون

من الضرورة، إلى الحد الممكن، ضمان تقديم أشكال المساعدة هذه بشكل محايد إلى جميع المجالس المجتمعية بطريقة تتوافق مع احتياجاتهم وأهدافهم، وكذلك منح المجالس المجتمعية الوسائل الممكنة لإبداء التعليقات بشأن المساعدة المقدمة لهم. كما يتعين على لجنة المشاركة المدنية، بعد التشاور مع مكتب العمدة لشؤون المهاجرين، تحديد الخدمات تطلبها المجالس المجتمعية لتلبية احتياجات الأفراد ذوي الكفاءة المحدودة في اللغة الإنجليزية/ مثل تدريب الموظفين وأدوات المساعدة اللغوية، وتقديمها. لن تدخل هذه العناصر حيز النفاذ إلا بعد إقرار هذا التعديل في الاقتراع، وكذلك التعديل الذي يشكل بموجبه لجنة المشاركة المدنية.

تتطلب هذه التعديلات من المجالس المجتمعية إطلاق مواقع إلكترونية تقدم الإشعارات المناسبة بشأن الاجتماعات القادمة وتنشر محاضر جلسات الاجتماعات السابقة في فترة الاثني عشر شهرًا السابقة وتنشر معلومات الاتصال. سيتعين على وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقديم المساعدة والدعم الفني للمجالس المجتمعية للحصول على المواقع الإلكترونية وكذلك تقديم المساعدة لرؤساء الحي في إتاحة طلبات التقديم لعضويات المجلس المجتمعي على الإنترنت.

**تاريخ السريان** تدخل هذه التعديلات حيز التنفيذ اعتبارًا من 1 يناير 2019، إلا أن التعديلات التي تقضي بوجود توفير لجنة المشاركة المدنية المقترحة لموارد للمجالس المجتمعية ستدخل حيز النفاذ في 1 إبريل 2019.